

اليوم العالمي للإحصاء 2021/10/20

د. عوض، تستعرض أبرز المؤشرات الإحصائية في دولة فلسطين للعام 2021

استعرضت معالي د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني، أبرز المؤشرات الإحصائية بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء 2021/10/20.

يصادف العشرون من تشرين أول من كل عام، اليوم العالمي للإحصاء وذلك استجابة لقرار اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في اجتماعها المنعقد في نيويورك في شباط 2010 حيث تقوم الأجهزة الإحصائية في كل العالم بالاحتفال بهذه المناسبة من خلال التركيز على أهمية البيانات كوسيلة لقيادة التغيير نحو حياة أفضل، والذي يحمل هذا العام شعار "القيادة نحو التغيير".

وكانت شعبة الإحصاء في الامم المتحدة وفريق الأمم المتحدة عالي المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات الإحصائية لخطه 2030 للتنمية المستدامة والذي ترأسه بشكل مشترك د. عوض قد نظمت في بدايات الشهر الجاري المنتدى العالمي الثالث للبيانات والذي خص الى التركيز على ازدياد الطلب الى البيانات الإحصائية التفصيلية في ظل صعوبات تقليص المخصصات المالية للأجهزة الإحصائية دولياً، وتم طرح منهجيات جديدة لتنمية القدرات من أجل بيانات أفضل ويركز على دعم النظم الإيكولوجية للبيانات في البلدان، والثاني الابتكارات والتكامل عبر النظم الإيكولوجية للبيانات ويغطي الجمع بين مصادر البيانات واستخدام مصادر البيانات غير التقليدية، وموضوع متابعة تنفيذ اجندة التنمية المستدامة وبناء الثقة في البيانات والإحصاءات.

يستمر تأثير الجائحة هذا العام بإلقاء ظلالها على الواقع الصحي والإقتصادي والاجتماعي على فلسطين، ولعل أثر الجائحة على شعبنا الفلسطيني كان مختلفاً وشكل تحدياً إضافياً، سيما وأننا نعيش أزمة أخرى تتعلق بممارسات الاحتلال الاسرائيلي، الأمر الذي فاقم الأزمة وزادها تعقيداً. فقدت فلسطين على إثرها أكثر من 4500 فرد حتى منتصف شهر تشرين اول 2021، وأصيب أكثر من 448 ألف شخص وما زال الكثير يعاني من هذا الوباء وتداعياته.

خلال العام 2020 تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر قدرت بحوالي 2.3 مليار دولار أمريكي تراجع على أثرها الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12% رافقه بالمقابل، معيل واحد من بين 10 معيلين (9.2%) توقف عن العمل خلال فترة الإغلاق (خلال الفترة الممتدة من حزيران-كانون اول 2020)، وخمس

المعيلين الرئيسيين العاملين لم يتلقوا أجورهم خلال فترة الإغلاق. حيث أن 20% من المعيلين الرئيسيين العاملين بأجر انقطعت أجورهم بشكل كلي، و46% منهم تلقوا أجورهم كالمعتاد (لم يطرأ تغيير على أجورهم)، بينما حصل 33% منهم على أجور/رواتب بشكل جزئي، وهو ما يعكس دخول فئات جديدة الى دائرة الفقر والفقر المدقع. كما خسرت منشآت القطاع الخاص أكثر من نصف انتاجها أو مبيعاتها خلال فترة الإغلاق الشامل.

بالرغم من ذلك لوحظ تحسن تدريجي في أداء الإقتصاد الفلسطيني خلال النصف الأول من عام 2021، ومعظم الأنشطة الاقتصادية شهدت ارتفاعاً. حيث شهد النصف الأول من عام 2021 ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% مقارنة بنفس الفترة من عام 2020 فخلال الربع الأول من عام 2021 مقارنة مع الربع السابق شهد الإقتصاد الفلسطيني ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي مع تخفيف من حدة الإجراءات الناتجة عن الجائحة ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2%، ليستمر هذا الإرتفاع خلال الربع الثاني من العام 2021 بنسبة 4% رغم فرض مجموعه من الإجراءات الوقائية للحد من انتشار هذا الوباء وبالتزامن مع العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة والذي استمر أكثر من 10 ايام متتالية، فقد شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية ارتفاعاً خلال الربع الثاني من عام 2021. حيث شهد نشاط النقل والتخزين أعلى نسبة ارتفاع في الربع الثاني 2021 بحوالي 10% تلاه نشاط التجارة الداخلية بنسبة 5%، ثم الخدمات والزراعة والحراجة بنسبة 2%، الأنشطة المالية وانشطة التأمين 1%. كما لوحظ ارتفاع في مستوى الطلب على البناء في فلسطين، حيث شهد الربع الثاني ارتفاع في عدد رخص الأبنية مقارنة بالربع السابق من عام 2021، فقد سجّل عدد رخص الأبنية ارتفاعاً بنسبة 18% خلال نفس الفترة، كما سجّل ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 118% مقارنة بذات الربع من العام 2020. كما أن الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي في فلسطين شهد الربع الثاني من عام 2021 ارتفاعاً بنسبة 36% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2020.

بالمقابل ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين. كما شهد الربع الأول من عام 2021 ارتفاعاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% ليستمر الارتفاع خلال الربع الثاني بنسبة 3%.

كما لوحظ ارتفاع حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي نتيجة ارتفاع في الواردات والصادرات من وإلى فلسطين. خلال الربع الثاني 2021 ارتفع مستوى التصدير الى الخارج بنسبة 12% مقارنة بالربع السابق، كما ارتفع الإستيراد من الخارج خلال الربع الثاني 2021 بنسبة 3%.

إلا أن رصيد الدين الخارجي على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية قد تجاوز المليارين دولار أمريكي. بلغ رصيد الدين الخارجي على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية حوالي 2 مليار دولار أمريكي في نهاية الربع الثاني 2021 بارتفاع بلغت بنسبة 1% مقارنة مع الربع السابق وبلغت حصة الدين الحكومي للخارج ما يزيد عن المليار دولار أمريكي.

الجدير بالذكر أن جائحة كورونا لا تزال تلقي بظلالها على السياحة. يواصل أداء القطاع السياحي انخفاضه بسبب جائحة كورونا وبخاصة في محافظة بيت لحم التي تستقبل سنويا ما يزيد عن 60% من إجمالي عدد نزلاء الفنادق والزوار الوافدين الى الضفة الغربية. وقد بلغ عدد نزلاء الفنادق خلال النصف الأول من العام 2021 في الضفة الغربية 58,765 نزياً ولم تسجل في محافظة بيت لحم اي اقامة لنزيل فندقي هذه الفترة، مما يجعلها الأكثر تضرراً على مستوى الوطن، يذكر أن 77.2% من نزلاء الفنادق في الضفة الغربية هم من الفلسطينيين المقيمين في أراضي 1948 و22.5% نزلاء محليون، و فقط 0.3% نزلاء وافدين من خارج فلسطين.

يذكر أن تقديرات خسائر قطاع السياحة الوافدة خلال العام 2020 بلغت 1.021 مليار دولار أمريكي، بعد تراجع انفاق السياحة الوافدة إلى فلسطين بنسبة 68% بالمقارنة مع عام 2019.

وآخرها وليس أخيراً وبالرغم من التحسن الطفيف على الواقع الاقتصادي في فلسطين خلال النصف الأول من عام 2021، إلا أن معدلات البطالة ما زالت مرتفعة. حيث بلغ معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) 26% مع نهاية الربع الثاني من عام 2021 في حين بلغ إجمالي نقص الاستخدام للعمالة حوالي 34%، وذلك وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية (ICLS-19th). وما زال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ المعدل 45% في قطاع غزة مقارنة بـ 17% في الضفة الغربية، أما على مستوى الجنس فقد بلغ معدل البطالة للذكور في فلسطين 23% مقابل 42% للإناث.